

منشور مالي رقم (١٤) لعام ٢٠١٥ م
بشأن التوقف عن الصرف على مادة أجور إضافية

أصحاب السمو والمعالي الوزراء / المستشارين
أصحاب المعالي / السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة الموقرين / المحترمين
الموقرين
استمراراً للمساعي المبذولة لمراجعة أوجه الإنفاق العام للتوصل إلى إجراءات
تهدف إلى ترشيد وتخفيض المصروفات ورفع كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي
للتقليل من الآثار المترتبة عن انخفاض أسعار النفط وتخفيفاً للأعباء المالية على
الموازنة العامة للدولة.

وبمراجعة الإنفاق الفعلي للجهات الحكومية حتى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٥ م،
أظهرت البيانات ارتفاع الصرف الفعلي على مادة (أجور إضافية) إضافة إلى تجاوز
صرف بعض الجهات الحكومية عن المخصصات المعتمدة لها في البند حيث ارتفعت
المخصصات السنوية من (٨) إلى (١١) مليون ريال عماني، الأمر الذي لا ينسجم مع
توجهات الحكومة لترشيد الإنفاق العام والالتزام بالمبالغ المعتمدة في الموازنة.
بناءً عليه فإن وزارة المالية توجه كافة الوزارات والوحدات الحكومية بضرورة
العمل بالآتي:

أولاً: التوقف تماماً عن صرف أية مبالغ مالية على مادة الأجور الإضافية في
الموازنة.

(٢)

ثانياً: إعادة النظر في توزيع عدد الموظفين على مواقع العمل لديها وفقاً للاحتياج الوظيفي اللازم لتأدية المهام على أكمل وجه وإنجازها في الوقت المناسب والعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية والاستغلال الأمثل للكوادر البشرية المتاحة.

نرجو من الجميع التعاون والإلتزام التام بما ورد أعلاه من أجل المصلحة العامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام، ، ،

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

صدر في : ٨ / ٣ / ١٤٣٧هـ
الموافق : ٢٠ / ١٢ / ٢٠١٥م